

٢٤٢٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٣٠٠ "تابع") الصادر في يوم السبت ١٣ رجب سنة ١٣٨٠ - ٣١ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٦٠ (السنة الثالثة)

محتويات العدد

رقم الصفحة

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٤٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الرسوم الجمركية على بعض الواردات إلى إقليم مصر ... ٢٤٢٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٦٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن استمرار وضع مرفق سكك حديد وجه بحرى تحت الحراسة ... ٢٤٢٩
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمل بأحكام الأئحة المالية للزمانية والحسابات والمخازن والمناقصات والمزايدات لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة ... ٢٤٢٩
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ بالموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الألمانية بشأن إقامة معمل للعايرة واختبار المواد في مدينة القاهرة ... ٢٤٤٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٧٩ لسنة ١٩٦٠ بالموافقة على اتفاق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الألمانية لإنشاء مركز لتدريب حرف الآلات الدقيقة في مدينة القاهرة ... ٢٤٤٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ بالموافقة على اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الألمانية بشأن إقامة معهد لبحوث البترول بمدينة القاهرة ... ٢٤٤٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الأئحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية ... ٢٤٤٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٨ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية لشئون الخدمات العامة ... ٢٤٤٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢٦ لسنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على قطعة أرض قضاء لضمها لمدرسة الزيتون الإعدادية للبنات ... ٢٤٤٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاستيلاء على المبنى رقم ٧ بشارع ابراهيم حافظ لضمه إلى كفاة السلام التابعة لمؤسسة المعاهد القومية للتربية والتعليم ... ٢٤٤٨

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٤٩	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاستيلاء على العقار رقم ٢٩ بشارع شمبليون بالقاهرة لشغله بمدرسة ابتدائية جديدة
٢٤٤٩	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاستيلاء على قطعة أرض لصالح مدرسة الهرم الاعدادية الفنية للنبات بمحافظة الجيزة
٢٤٥٠	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن كيفية تقدير المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة لموظفي الإقليم السوري الذين اختاروا الانتفاع بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠
٢٤٥٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء هيئة المنشآت الرياضية بمدينة نصر
٢٤٥٤	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٦٠ بإضافة تذييل للبندين ٨٠٦ و ٨٠٩ بالجدول حرف (١) من التعريفات الجمركية بإقليم مصر
٢٤٥٤	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٦٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الرسوم الجمركية على بعض الواردات إلى إقليم مصر
٢٤٥٥	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٦٩ لسنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على قطعة أرض فضاء رقم ١٢ بشارع نمرة ٧ بمخيل الروضة بالقاهرة
٢٤٥٥	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٩٦٠ بالاستيلاء على مبنى لصالح مدرسة السويس الاعدادية للنبات بالسويس
٢٤٥٦	استدراك لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٠ لسنة ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٩ جادى الآخرة ١٤٨٠ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

الجدول

رقم بند	بيان الأصناف	وحدة التحصيل	رسوم الوارد	الرسوم القيمي
٥٣١	لبس و منسوجات ملبدة مغزاة على كاو تشوك أو على منسوجات بها كاو تشوك أو على جلد معدة لصنع شرائط (الدف)		معفاة	١٪
٦٥٢	(١) أنواع صلب خاصة سيانك أو سيفان أو ألواح	بالقيمة	١.٤٪	١٪
	(ب) أملاك من صلب خاص	»	١.٤٪	١٪
٥٦٨	مسناط اصطناعية من صنفرة أو كار بواندوم أو ماشابه ولومركية	١٠٠ لائق	٢ - طبع جنيه	١٪

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٤٧ لسنة ١٩٦٠

بتعديل الرسوم الجمركية على بعض الواردات إلى إقليم مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع التعريفات الجمركية والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ بفرض رسم قيمي على جميع البضائع المستوردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن استمرار العمل بالتعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها في الإقليم المصرى حتى ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحصل رسم الوارد والرسم القيمي على الأصناف المدرجة في الجدول المرفق وفقا للفتاوى الواردة به بدلا من الفتاوى المعمول بها الآن .

اللائحة المالية لليزانية والحسابات

الباب الأول

الميزانية

مادة ١ - يكون لكل من الهيئتين التنفيذيتين المنصوص عليهما في المادة ٦ من القرار الجمهوري رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ ميزانية مستقلة قائمة بذاتها ، وتشمل جميع الإيرادات المنظور (المتوقع) تمصيلها والمصروفات (الاعتمادات) المقدر صرفها خلال السنة المالية .

مادة ٢ - السنة المالية للؤسسة تبدأ من أول يوليو (تموز) وتنتهي في ٣٠ يونيو (حزيران) من السنة التالية .

مادة ٣ - تعد كل هيئة تنفيذية مشروع الميزانية مقسما إلى أبواب وبنود وأقسام بنود (فقرات) على أساس تقديرات المختصين بها وتصحب هذه التقديرات مذكرة تفصيلية تبين الأسس التي بنيت عليها .

ويوضح في تقدير الإيرادات أنواعها والمربوط (المقدر) لها في ميزانية السنة الجارية والمطلوب ربطه (المقترح تقديره) للسنة التالية وأسباب الفرق إن وجد .

ويجب أن تكون هذه التقديرات مبنية على قيمة الإيرادات الأصلية بدون استئصال مصروفات (نفقات) التحصيل منها .

كما يبين في تقدير المصروفات (الاعتمادات) أنواعها والمربوط (المخصص) لها في ميزانية السنة المالية الجارية والمطلوب ربطه (تخصيصه) للسنة التالية وأسباب ما يطلب إنشاؤه أو إلغاؤه للوظائف وما يطلب زيادته أو تخفيضه من الاعتمادات المقررة للمصروفات (النفقات) .

مادة ٤ - ترسل كل هيئة تنفيذية مشروع الإيرادات ومشروع المصروفات (الاعتمادات) بعد عرضه على مجلس الإدارة وموافقته عليه إلى وزارة الخزانة في المواعيد التي تقرها هذه الأخيرة .

كذلك ترسل صورة من تقديرات الباب الأول - لديوان الموظفين بالنسبة للهيئة التنفيذية للإقليم الجنوبي ، أما بالنسبة للهيئة التنفيذية للإقليم الشمالي فترسل إلى وزارة الخزانة للإقليم وذلك إلى أن يتم إحداث فرع لديوان الموظفين به .

مادة ٥ - الملحق المتضمن إدراجه في مشروع الميزانية لمساهمة (الراتب) كل موظف أو مستخدم داخل هيئة العمل (المستخدمين) هو متوسط درجة هذا الموظف أو المستخدم .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٦١ لسنة ١٩٦٠

بشأن استقرار وضع مرفق سكك حديد وجه بحري تحت الحراسة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٤ مكرر لسنة ١٩٥٨ بوضع مرفق سكك حديد وجه بحري تحت الحراسة الإدارية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٥٨ بتعيين السيد المهندس إبراهيم شفيق محمود حارسا على المرفق ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١١٧٧ مكرر لسنة ١٩٥٩ باستقرار الحراسة الإدارية على المرفق المذكور لمدة تنتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ؛

قرر :

مادة ١ - تستمر الحراسة الإدارية على مرفق سكك حديد وجه بحري إلى نهاية عقدي الانتياز في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع المبينة في القرارين ١٥٤ مكرر لسنة ١٩٥٨ و ١٢٣٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما .

مادة ٢ - على وزير المواصلات بالإقليم المصري تنفيذ هذا القرار ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن العمل بأحكام اللائحة المالية لليزانية والحسابات والمخازن والمناقصات والمزايدات لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللوائح المرافقة لهذا القرار في شأن الميزانية والحسابات والمخازن والمناقصات والمزايدات الخاصة بإذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

والترخيص بذلك يصدر من مدير الهيئة لغاية ربع اعتماد البند أو ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) أو ٥٠,٠٠٠ ليرة سورية أيهما أكثر بحيث لا يزيد التجاوز عن ٢٥٠٠٠ جنيه (خمسة وعشرين ألف جنيه) أو ٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية أما ما زاد على ذلك فيصدر الترخيص به من رئيس مجلس الإدارة .

مادة ١١ - لا يجوز أن ينسب أي إيراد إلا إلى ميزانية السنة التي حصل فيها، كما لا يحسب أي مصروف (نفقة) إلا على ميزانية السنة التي صرف فيها على أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة أن تعلق (تنقل) بحساب الأمانات المبالغ التي تخصم على الميزانية قبل الصرف في الحالات الآتية على سبيل الحصر :

(أ) التعويضات والمساهمات والمرتببات والمكافآت والأجور والإيجارات المستحق صرفها لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها لسبب ما وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصاريف الانتقال (تعويض الانتقال وأجور النقل) بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الأول من السنة التالية .

(ب) ائمان المشتريات والتوريدات التي تم استلامها بخازن المؤسسة حتى نهاية السنة المالية ولم تصرف قيمتها لأي سبب من الأسباب وكذلك قيمة المهمات المشتراة من الخارج والتي لم ترد للخازن ولكن تم شحنها فعلا من ميناء التصدير قبل نهاية السنة المالية التي تم فيها الارتباط وذلك بموجب الشهادة الصادرة من شركات الشحن المعتمدة

(ج) الحسابات الختامية (الكشوف النهائية) عن الأعمال التي كانت مطابقة للقود المبرمة بشأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الخبز عليها أو امتناع المقاولين عن التوقيع عليها أو تعذر الحصول على توقيعاتهم لأي سبب وتشمل التعليق بالأمانات (النقل) الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان (تأمينات) حتى يتم الاستلام النهائي أو لحين القيام بالأعمال الناقصة أو بإصلاح ما يوجد من عيوب .

(د) ثمن المياه والتيار الكهربائي والغاز وغيرها المستحق صرفها وترد المطالبات الخاصة بها خلال الفترة المحددة لعمل الحساب الخاص للهيئة .

مادة ١٢ - إذا تبين أن تنفيذ عقد من العقود المرتبط بها سيتأخر اتعامة إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المتفق على إتمام التنفيذ فيها يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة تعليق (نقل) الباقي للمد حساب الأمانات (الارتباطات) .

مادة ٦ - لا يجوز الإذن بالصرف أو الارتباط بمصروف (عقد النفقة أو الإذن بمقدما) إلا في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية ، ولا يجوز استعمال أحد الاعتمادات في غير الغرض المخصص له في الميزانية .

مادة ٧ - يجوز إبرام العقود غير القابلة للتجزئة والتي تمتد تنفيذها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية بشرط أن تلتزم الهيئة بها في حدود التقديرات الواردة بها في الميزانية المعتمدة بجملة تكاليف تلك الأعمال .

أما الأعمال القابلة للتجزئة فيقتصر التعاقد بشأنها على الجزء الذي يسمح به الاعتماد في ميزانية السنة التي يحصل فيها التعاقد .

وإذا دعت الحال إلى التعاقد على جزء من العمل لمدة تتجاوز السنة وكان المبلغ المتعاقد عليه يزيد على الاعتماد - ينبغي ألا يتم التعاقد إلا بموافقة رئيس مجلس الإدارة وذلك في حدود جملة تكاليف تلك الأعمال المعتمدة بالميزانية - كذلك يجوز إبرام عقود الاستخدام والإيجار والصيانة والتوريد لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وفيما زاد عن ذلك يكون بترخيص من رئيس مجلس الإدارة في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية .

مادة ٨ - يجوز رفع (زيادة) التكاليف الكلية المقررة في ميزانية الهيئة لأي عمل من الأعمال مقابل خفض (تزييل) مساو في تكاليف عمل آخر وذلك بترخيص من مدير الهيئة إذا لم تتجاوز نسبة الرفع (الزيادة) ١٠٪ من قيمة التكاليف المطلوب رفعها (زيادتها) وبترخيص من رئيس مجلس الإدارة إذا زادت النسبة على ذلك .

ويرخص مدير الهيئة بتجاوز اعتماد أي عمل من الأعمال الجديدة التي تمتد تنفيذها إلى أكثر من سنة في حدود التكاليف الكلية المعتمدة للعمل المراد تجاوز (زيادة) اعتماده وذلك مقابل وقرق اعتماد عمل آخر من نفس الفئة . ويرخص مدير الهيئة بتخصم مصروفات (لصرف نفقات) الأعمال الجديدة التي لا تسلم أو تنجز في السنة المالية المدرج لها اعتماد بالميزانية وذلك على ميزانية السنة التالية ولو لم يدرج بها اعتماد لتلك العملية وذلك في حدود التكاليف السابق اعتمادها لهذه العملية بحيث لا يترتب على هذا الترخيص تجاوز في جملة الباب من السنة الجديدة التي يقع فيها الصرف .

مادة ٩ - الاعتمادات المربوطة (المرصدة) في ميزانية الهيئة والاعتمادات الإضافية التي لم تصرف إلى آخر السنة تبطل ولا يعمل بها .

مادة ١٠ - يجوز لمدير الهيئة أن يتصرف في المبالغ المربوطة (المخصصة) لأقسام كل بند بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتماد المقدر لهذا البند .

ولا يجوز إصدار إذن بمصروف يتجاوز بند الميزانية الخاص به إلا إذا كان في سائر البنود من الباب الذي يقع فيه هذا البند وفر كالم...